

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني يحدد ميثاق الأخلاق والسلوك المهني معايير واضحة للسلوك الأخلاقي والتوقعات السلوكية للموظفين والإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة. يوفر الميثاق إطاراً شاملاً يحدد حقوقهم ومسؤولياتهم، مع التركيز على الجوانب الأساسية مثل الأخلاقيات، والخصوصية، والنزاهة. كما يؤكد التزام البنك بتعزيز بيئة عمل آمنة وشاملة وعادلة، مع تقديم الإرشادات اللازمة للتعامل مع المواقف المعقدة. تضع سياسة تعارض المصالح الخاصة بالبنك إطاراً واضحاً لتحديد ومعالجة حالات تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة. تهدف هذه السياسة إلى حماية نزاهة عمليات اتخاذ القرار في البنك، وتعزيز الشفافية، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة، وحماية سمعة البنك. كما تضع هذه السياسة إطاراً لإدارة ورصد جميع حالات تضارب المصالح المحتملة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين والعملاء وأي أطراف أخرى ذات علاقة. سياسة منع التحرش في بيئة العمل تهدف سياسة منع التحرش إلى توفير بيئة عمل خالية من أي شكل من أشكال التحرش. ويتم التعامل مع أي مخالفة لهذه السياسة بجدية وسرية، ويتم التحقيق في أي واقعة يتم الإبلاغ عنها أو رصدها دون تأخير. وفي حال ثبوت أي مخالفة للسياسة، يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة، والتي قد تصل إلى الفصل من العمل. سياسة التواصل مع الجهات الرقابية تحدد سياسة التواصل مع الجهات الرقابية آلية وطريقة إدارة البنك لعلاقاته مع الجهات الرقابية، والتحقق من الوفاء بالتزاماته تجاهها، وذلك من خلال تحديد نقطة اتصال (وهي إدارة في قطاع الالتزام)، حيث تكون هذه الإدارة مسؤولة عن التواصل مع الجهات الرقابية المختلفة للتأكد من الوفاء بجميع المتطلبات الرقابية على نحو مناسب وبطريقة تتسم بالمهنية والشفافية. سياسة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء تحدد هذه السياسة تعريفاً واضحاً لمخاطر السلوك وما تعنيه بالنسبة لكل من البنك والعميل والسوق، إضافةً إلى توضيح دور ومسؤوليات كل من خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة مخاطر السلوك المحتملة وكيفية معالجتها من خلال الإجراءات والسياسات المعتمدة. وتوضح هذه السياسة المخاطر المحتملة المرتبطة بالسلوك المتبع من قبل البنك التجاري الدولي وموظفيه، وذلك بهدف حماية العملاء ودعم نزاهة السوق. كما تؤكد السياسة أهمية تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للعملاء وأصحاب المصلحة، وبيان عواقب إساءة بيع المنتجات والخدمات المصرفية، وانتهاك القواعد والأعراف المصرفية، والتلاعب بالأسواق. تهدف سياسة الإفصاح إلى إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الدولي لجميع أصحاب المصلحة. كما توضح السياسة المبادئ والممارسات والإجراءات المتعلقة بعمليات الإفصاح، وتحدد فئات واضحة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، تحدد هذه السياسة طرق ووسائل وأنواع ودورية الإفصاح المعتمدة. ويطبق البنك التجاري الدولي إجراءات صارمة للتحكم في عمليات التداول الداخلي (للأشخاص الذين لهم حق الاطلاع على معلومات داخلية وجوهرية، هم أزواجهم/زوجاتهم وأولادهم القُصْر)، وذلك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية. يُمنع المطلعون، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، من التداول على أسهم البنك التجاري الدولي (سواء الشراء أو البيع)، سواء كانت أسهمًا محلية أو شهادات إيداع دولية أو شهادات إيداع أمريكية. وتُحدد فترات الحظر وتُعلن من قِبَل رئيس إدارة الحوكمة بما يتوافق مع اللوائح المحلية والدولية. خارج فترات الحظر، يمكن للمطلعين التداول على أسهم البنك بشرط عدم المضاربة أو إساءة استخدام المعلومات الداخلية.